

الوضع الراهن للبحث العلمي في الجزائر

أ. آمال سي موسى
جامعة الجزائر -03-

ملخص الدراسة:

يعد البحث العلمي أحد المرتكزات الهامة لتحسين أوضاع أي مجتمع وتحقيق التنمية، ولذلك أولت كل المنظمات الدولية من هيآت وحكومات أهمية بالغة لمسألة البحث العلمي وترقيته، إيماناً منها بالدور الفعال الذي يلعبه في بسط قيم حضارية للمهارات والممارسات الإنسانية الراهنة والمستقبلية.

هذا وقد أكد مؤتمر اليونسكو العالمي لعام 1998م في تقريره حول "التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين الرؤية والعمل" بأن تضمن وظائف الجامعة البحث العلمي باستخدام كل ما هو متوفر من المستخدمين والمرافق والتجهيزات المهيأة للوسط الجامعي.

غير أن البحث العلمي في البلدان النامية والعربية منها لم يصل مستوى مساهماته في بعث توجهات حضارية وإنسانية وتنموية، لكن هذا لم يمنع من وجود محاولات للنهوض بهذا المجال. فالجزائر كغيرها من الدول سعت لتنشيط طاقاتها البحثية بداية من سنة 1970م حيث استحدثت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مروراً بصدور البرنامج الخماسي القانون التوجيهي للبحث العلمي عام 1998م، وصولاً إلى الإصلاحات الجديدة الرامية إلى تطوير البحث العلمي مثل إدخال نظام "ل م د" منذ سبتمبر 2004م، والهادف إلى تحقيق التناغم بين التعليم العالي الوطني وأنظمة التعليم العالي في العالم.

وبناء على ما سبق تهدف ورقتنا البحثية إلى إبراز الواقع الحالي للبحث العلمي ومراكز البحوث العلمية الجزائرية، والتطرق إلى أهم معوقات البحث العلمي الجزائري، ثم تقديم مقترحات لمواجهة التحديات التي تحول دون تقدم البحث العلمي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، واقع البحث العلمي، مشكلات البحث العلمي، مقترحات.

Study Summary:

Scientific research is one of the important pillars for improving the situation of any society and achieving development. Therefore, all international organizations and organizations have attached great importance to the issue of scientific research and its promotion, believing in the effective role it plays in spreading the cultural values of current and future human skills and practices. In its report on "Higher Education in the 21st Century, Vision and Action", the UNESCO World Conference in 1998 affirmed that university functions ensure scientific research by using all available facilities, facilities and equipment for the university.

However, scientific research in developing and Arab countries did not reach the level of its contributions to the development of civilizational, humanitarian and developmental trends, but this did not prevent attempts to promote this field. Algeria, like other countries, sought to

activate its research capacities beginning in 1970, where the Ministry of Higher Education and Scientific Research Through the promulgation of the Five-Year Program for Scientific Research in 1998, leading to new reforms aimed at the development of scientific research, such as the introduction of the LSD system since September 2004, aimed at achieving harmony between national higher education and higher education systems in the world.

Based on the above, our research paper aims at highlighting the current reality of scientific research and scientific research centers in Algeria, addressing the most important hindrances of Algerian scientific research, and then presenting proposals to meet the challenges that prevent the progress of scientific research in the butcher.

Keywords: scientific research, the reality of scientific research, problems of scientific research, proposals.

مقدمة:

اتضح جليا أن الثورة العلمية والتكنولوجية التي يعيشها العالم اليوم هي أساس التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتطورة وأن المستقبل نك لل دول التي تستعمل البحث العلمي المنهجي والمنظم وكذا البحث التطبيقي لخدمة تقدم وازدهار شعوبها.

والبحث العلمي في الجزائر يعاني مثل ما يعانيه البحث العلمي في الدول العربية، ويواجه عدة صعوبات ومعوقات ومشاكل أثرت سلبا على مردود ه ورغم المحاولات المتكررة لتطويره، إلا أن أزمة البحث العلمي مازالت مستمرة، وملامح ضعف البحث العلمي كثيرة ومتعددة تمس كل الجوانب المتعلقة بالبحث العلمي، وعليه نطرح التساؤل التالي: ما هو الوضع الراهن للبحث العلمي في الجزائر وما هي أبرز مشاكله؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية تركز الورقة البحثية على العناصر التالية:

1- مفهوم البحث العلمي: يهدف البحث العلمي بشكل أساسي إلى إجراء الدراسات المبتكرة لأغراض الكشف عن حقائق جديدة أو إعادة النظر في حقائق وتطبيقات قائمة بهدف إثراء المخزون المعرفي النظري والتجريبي التطبيقي للمجتمع، وذلك كما هو مبين في التعريفات التالية:

يمكن تعريف البحث لغة بأنه اشتقاق من الفعل الثلاثي (بحث)، وبحث في الشيء أي استقصى عنه، وبحث تعني التوصل إلى نتيجة ما. أي توصل إلى حقيقة، فالبحث نعني به التنقيب والتقصي والاستفسار.¹

ويعرفه قاموس "Oxford Advanced Learner's Dictionary" كما يلي:

"Careful study or investigation, esp in order to discover new facts or information: medical, scientific, historical, etc."²

كما يعرف بأنه نشاط أو جهد إنساني مبذول يبدأ بالنظرية وينتهي إليها. وبين البداية والنهاية يمر بالمنهج العلمي الذي يكون دوره في تعديل أو دعم النظرية. فالبحث العلمي هو إذن طريقة أو أسلوب أو منهج يتبعه الباحث لحل مشكلات أو تفسير ظواهر علمية، وذلك بهدف توسيع نطاق المعرفة البشرية وتنميته.³

يعرفه "هيلواي hillway" بأنه طريقة للدراسة يمكن بواسطته الوصول إلى حل مشكلة من خلال التقصي الدقيق والشامل لجميع الأدلة الواضحة التي يحتمل أن يكون لها علاقة بالمشكلة المحددة. ويعرفه "موريس أنجرس" بأنه نشاط علمي يعتمد على عملية جمع وتحليل البيانات بهدف الإجابة عن مشكلة محددة.⁴

عند النظر إلى تطور مسيرة البحث العلمي نجد أن طرق البحث العلمي عبر التاريخ لم تبدأ علمية منظمة، فهي مرت بمراحل متعددة شملت مرحلة التجريب والخطأ، ومرحلة الاعتماد على خبرات العارفين والخبراء، ثم مرحلة الحوار والجدل ومرحلة الاستقراء والاستنباط، إلى أن تم التوصل إلى الطريقة العلمية في البحث، والتي تعتمد على تحديد المشكلة وبلورة التساؤلات والفرضيات وجمع المعلومات والمعالجات الإحصائية المختلفة والتحليل وتفسير المعلومات والنتائج النهائية.⁵

وبالتالي يمكن القول أن هو نظام سلوكي يهدف لنمو الإدراك البشري وزيادة قدرته على الاستفادة مما فوق وتحت الثرى وبما يوفر حياة حضارية كريمة للفرد والمجتمع. فهو سلوك إجرائي واع يحدث بعمليات تخطيطية وتنفيذية متنوعة للحصول على النتائج المقصودة.

2- واقع البحث العلمي ومراكز البحوث العلمية الجزائرية:

إن ما يمكن ملاحظته هو أن جل الخطابات السياسية الجزائرية قد أبدت في الماضي حسن نيتها فيما يخص ضرورة التكفل الفعلي بالبحث والتطوير، إلا أن الظروف حالت دون ذلك وبقيت على حالها إلى غاية 1998م، بحيث لم تخصص لهما الدولة الجزائرية قبل هذا التاريخ إلا نسبة 0.28% من الناتج القومي الخام، في حين وصلت هذه النسبة إلى 1% في الدول النامية وتراوح ما بين 2.5% و3.2% في الدول المتقدمة.

كما هو معروف فإن الجزائر عرفت أزمة أمنية خطيرة في فترة التسعينات والتي سميت بالعشرية الدموية والتي انتشرت فيها مظاهر العنف والإرهاب وقد حصدت حسب التصريحات الرسمية 200 ألف ضحية وأكثر من 100 مليار دولار أمريكي كخسائر مادية، ولقد مست هذه الأزمة قطاعات كبيرة في البلاد ومنها الجامعات ففي هذه الفترة تم اغتيال عدد لا بأس به من أساتذة الجامعات والإداريين وكذا الطلبة، وهذا ما دفع الكثير منهم للهجرة للخارج للنجاة بالنفس، أما وضعية البحث العلمي فقد كانت مؤسفة للغاية وقد إنجر عن هذه الوضعية التي مرت بها البلاد آنذاك خاصة في الجانب العلمي ما يلي:

- نقص في إنتاج الأوراق العلمية وإصدار المجلات المحكمة والمنشورات والدراسات العلمية.
- قلة تسجيل براءات اختراع جزائرية لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية.
- غياب سياسة معقولة لتثمين البحوث العلمية وربطها بالوقائع الإنتاجي بسبب غياب التنسيق.⁶

إن هذه المشاكل والعوائق التي واجهها النظام الكلاسيكي للتعليم العالي جعلت الجزائر تطبق نظام جديد وهيكلية جديدة لهذا التعليم سرى 2004م وهو نظام ل.م.د وذلك بغية تطويره، حيث يندرج هذا النظام

الجديد في إطار إصلاح التعليم العالي، ويتكون هذا النظام من ثلاث أطوار أساسية، وفيما يلي مختلف مكوناته أطواره الثلاث:

• **طور الليسانس:** يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات التعليمية موزعة على عدد من التخصصات، حيث يتكون هذا الطور من ست (06) سدايسات تضمن مرحلتين أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات وتتمثل ثانيهما في تكوين متخصص، ويندرج ذلك ضمن غايتين، الغاية الأولى ذات طابع مهني تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل، أما الغاية الثانية فهي أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

• **طور الماستر:** يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات التعليمية موزعة على أربع (04) سدايسات، وهو طور مفتوح لكل الطلبة الجامعيين الحاصلين على شهادة أكاديمية (شهادة الليسانس) في ذلك التخصص، ومن مهام هذا التكوين هو التمكين من اكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد، بما يسمح بالمرور إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة.

• **طور الدكتوراه:** وهو الطور أو المرحلة الأخيرة من الدراسة حيث يشمل هذا الطور ست (06) سدايسات ومن مهامه: تحسين مستوى عن طريق البحث، ومن أجل البحث، تعميق المعارف في تخصص محدد.⁷

3- معوقات البحث العلمي الجامعي في الجزائر: مما لاشك فيه أنه توجد معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي الجامعي في الجزائر ترتبط بنواحي عديدة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- حيولة البنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية عموما دون إنتاج المعرفة العلمية، والتي كثيرا ما ارتبطت المعرفة العلمية في الذهنية الجزائرية بدور حاسم للخبرة الأجنبية.

2- عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم لمسيرة البحث العلمي ليتم التقيد بها إداريا وعلميا

3- ضعف الإنفاق على البحث العلمي كما بينا سابقا، وهو ما يساهم في تقديرنا في ضعف مستواه، وقلته، وعدم إسهامه في التنمية، فضلا عن هجرة العلماء إلى الدول المتقدمة، وهذه مشكلة، أطلق عليها الباحثين نزيف المخ البشري أو هجرة الكفاءات.

4- ضعف العلاقة بين الجامعة وقطاعات التنمية الأخرى الصناعة، الفلاحة، ويظهر ذلك من خلال الانطباع الموجود في الجامعة بأن المؤسسات الصناعية وغيرها لا تثق كثيرا في الأبحاث الجامعية، بل وغير مقتنعة بفائدتها، في الوقت الذي يشعر فيه المسؤولون ورجال الأعمال في القطاع الصناعي وغيره بأن الجامعات لا تهتم بإجراء بحوث تطبيقية تعالج الإنتاج أو تحل مشكلات عملية.

5- ضعف قاعدة المعلومات في المراكز البحثية والمختبرات العلمية بالمقارنة إلى نظيراتها في الدول التي تشهد تقدما علميا.

6- الأجواء العامة والخاصة للباحثين المقيدة لكل ما يقتضيه البحث والمعرفة والتفكير في الحقيقة من حرية أكاديمية ومسؤولية علمية ترتقب من الجامعة تجاه محيطها.

7- عدم التكفل العملي بالأبحاث العلمية المتميزة في مختلف المجالات، وبشكل كامل في إطار أوعية النشر المتخصصة والطباعة⁸.

4- أبرز التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر: يواجه التعليم العالي في الجزائر تحديات كبيرة على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي تتمثل أهمها كما يلي:

4-1- التحديات على المستوى الداخلي: تشمل التحديات الداخلية أو تحديات المستوى الداخلي كما يلي:

- الاعتماد الكبير على التمويل من قبل الحكومة: تعتمد كل مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بصفة مطلقة على الدعم الحكومي الذي يصل إلى أكثر من 98% وذلك لكونها مؤسسات ذات خدمة عمومية من جهة وأنها غير منتجة من جهة أخرى.⁹

- تواجه الجامعة الجزائرية أكبر تحدي والمتمثل في اعتماد نظم تعليمية ناجحة في البلدان المتطورة ولا شيء يبين نجاحها في الجزائر، الشيء الذي يجعل هذه النظم التعليمية المعتمدة تأخذ وقت طويل للتجربة وجو من الارتياح والتخوف من عدم نجاحها.

- ارتفاع الطلب على التعليم العالي ونقص تزايد عدد الطلبة المسجلين في الجامعات والناجم السكاني المتسارع سنويا، والتوسع في الالتحاق بالتعليم الثانوي. وبالطبع هذا يزيد من محدودية هياكل التعليم العالي، حيث أصبحت الجامعات الجزائرية لا تملك هياكل ووسائل (قاعات تدريس، قاعات للمحاضرات ومكتبات...) كافية، كبيرة وعصرية لاحتواء هذه الطاقة البشرية والطلابية الهائلة.

- ضعف الطاقة الاستيعابية في بعض التخصصات حيث لا تملك الجامعات الجزائرية طاقة استيعابية كبيرة، لاسيما في بعض التخصصات كالصيدلة، الطب... الخ، وهذا ربما يرجع إلى نقص الهياكل وضعف حجم هيئة التأطير.

- غياب القطاع الخاص في العلمي والبحث العالي التعليم في الجزائر
- ضعف عدد الطلبة المسجلين في طور الدراسات العليا: مقارنة بطور التدرج حيث تمثل هذه النسبة 4.34% وهي نسبة تخلق مشكل التأطير ومشكل ضعف حجم هيئة التدريس لاحقا.

- ضعف القدرة المؤسسية تعتبر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية حديثة النشأة، كما إن الموارد المتاحة لها محدودة هذا يقلل من تنافسيتها للجامعات الأجنبية المتطورة ويحد من قدرتها في وضع نظام تعليمي وإنتاج معارف علمية بمقاييس عالمية.

- ضعف الكفاءة الداخلية: تواجه بعض الجامعات الجزائرية في السنوات الراهنة ارتفاع نسب الرسوب، والتسرب، والبقاء (08) سنوات فأكثر في الدراسة، وهذا يشكل تحددا داخليا أمامها في زيادة كفاءتها في البحث العلمي.¹⁰

4 2- التحديات على المستوى الخارجي: شوبل التحديات الخارجية أو تحديات المستوى الخارجي كما يلي:

- تنوع أنماط التعليم العالي بظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل الجامعات المفتوحة، والتعليم عن بعد، والجامعات الافتراضية التي تكون تكلفتها اقل من الجامعات التقليدية

• الانفجار المعرفي: شهد العالم منذ منتصف القرن العشرين انفجار معرفي، والذي أنتج تزايدا في حجم المعرفة الفكرية، التقنية والاقتصادية والاجتماعية...الخ، فما نصيب الجامعة الجزائرية من هذه المعارف.

• الإدارة الالكترونية تقنيات الاتصالات والمعلومات: لقد أدى تطبيق الإدارة الالكترونية واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم العالي إلى ثورة علمية، وعليه أصبح قطاع التعليم العالي اليوم في الجزائر مجبرا على مسايرة هذه الثورة والمكاسب، لاسيما أنها تزيد من قدرة الطلبة على اكتساب المعرفة العلمية، والاستفادة من تجارب الأمم في جميع المجالات، والتحدي الحقيقي هنا هو كيف نعمل على امتلاك تقنية المعلومات في مؤسسات التعليم العالي.

• العولمة: تعتبر العولمة تحد آخر يواجه التعليم العالي في الجزائر ومن بين تحدياتها كيفية التحكم، التعامل والتسيير الجيد من قبل الجامعات والمعاهد العلمية الجزائرية للتدفق الهائل للمعلومات، والأفكار، والبرامج، أضف إلى ذلك التحدي المترتب عنها وهو فرضها للتنافسية والترتيب.

• الموقف المتشائم من النظام التعليمي للجامعة الجزائرية الجديد : يبقى جل الأساتذة والطلبة الجامعيين في الجزائر ينظرون إلى النظام الجديد للتعليم العالي (ل.م.د) نظرة فشل، ويرون وجوب العودة فورا إلى النظام الكلاسيكي، رغم التوافق والسير الحسن والعادي لهذا النظام في الجامعات الجزائرية.

• ضعف التعليم العالي في الجزائر: يرجع الكثير من الخبراء ضعف التعليم العالي في البلدان العربية على غرار الجزائر إلى ضعف الطرق والمناهج التعليمية المتبعة من طرف هذه الدول، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها...المناهج المستوردة من الدول المتطورة الأخرى وعدم توافقها مع البيئة التعليمية لهذه البلدان.

• تحديات الواقع الاقتصادي وسوق العمل: إن ما يميز التعليم العالي في الجزائر هو انفصاله التام عن واقع الشغل، إن هذا الانفصال يخلق تحدي آخر وهو ضعف الجامعة الجزائرية للمساهمة في التنمية الاقتصادية.¹¹

5 - مقترحات للتغلب على معوقات البحث العلمي

بعد تشخيص واقع منظومة البحث العلمي في الجزائر سنحاول اقتراح مجموعة من الحلول للنهوض بالقطاع البحث العلمي نذكرها كالتالي:

بالنسبة للمعوقات المالية ينبغي زيادة الميزانيات المخصصة للبحوث العلمية خاصة المتعلقة بالجانب الصناعي وتسهيل إجراءات الصرف بما يوجد المرونة الكافية لتمويل الأبحاث وصيانة الأجهزة وتأمين المعدات وذلك بإيجاد لوائح خاصة بمراكز البحوث الجامعية.¹²

في تقرير لمنظمة التنمية والتعاون الأوربي نشر في 2011م في موضوع الإنفاق على التعليم العالي لبلدان محددة متقدمة وناشئة نجد البيانات المتعلقة بمساهمة الدولة والطالب وأطراف أخرى في تمويل التعليم العالي حيث تتكفل كل من الحكومات في (أمريكا، بريطانيا، اليابان، إيطاليا، فرنسا، كندا، كوريا الجنوبية)

بالنسب المئوية التالية حسب الترتيب 41.2%، 51.5%، 50.7%، 21.5%، 9.6%، 19.9%، وأخيرا كوريا الجنوبية بنسبة 52.1%.¹³

بعض تجارب الدول تؤكد نجاح التركيب المالي للإنفاق على التعليم عن طريق القروض للطلبة أو عبر عقود تمويل مع المؤسسات الاقتصادية كاستثمار في رأس المال البشري بالنسبة للعائلات. إن إعادة النظر في الإنفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي يسمح بابتكار حلول أكثر نجاعة لدعم ميزانيات الدول في المستقبل وخاصة في ظل التطور السكاني المتوقع في آفاق عام 2050م، ودون الإضرار بالعملية البيداغوجية كما تؤكد بيانات الدول الناشئة وفي نفس الوقت يمكن إيجاد منافذ مالية لصالح التعليم الخاضع لمعيار الجودة بالشكل الذي يحسن نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى الناتج الداخلي الخام.¹⁴

وبالنسبة للمعوقات التنظيمية ينبغي وضع تصور عام لخطط البحث العلمي بالجامعة على مستوى الأقسام والكليات وفقا للاحتياجات التي تتطلبها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وضع تصور عام للتعاون بين كليات الجامعة التي بها دراسات عليا ومؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالنسبة لمعوقات أدوات البحث العلمي ينبغي إمداد المراكز بالأجهزة المتقدمة بما يساعد الباحثين على النهوض بمهامهم ووضع خطة لإمداد مراكز البحوث والكليات بالكتب والدوريات العلمية والأبحاث التي تلقى في الندوات العلمية، وتخصيص جهة أو إدارة تتولى ذلك ربط مراكز البحوث بشبكات قواعد المعلومات الدولية العمل على تشجيع الأبحاث العلمية المتميزة في أوعية النشر المتخصصة والطباعة.¹⁵ ضمان معيارية جودة البحوث العلمية، وهي معايير متفق عليها لا جدال فيها ولا ينقصنا سوى الاقتداء بها، بدءا من نشر مراكز البحث الأساسي والتطبيقي وفق خطة الدولة التنموية إلى تطبيق التركيبة المالية المناسبة لتمويل البحث، إلى تصميم عقود الباحثين إلى تعهد الدولة والتزامها بسياسة متينة لدعم البحث العلمي، ويمكن للجزائر مراقبة أداءها في هذا الاتجاه بالتحسس لموقعها على المؤشرات العالمية للبحث العلمي، ومن بين هذه المؤشرات نجد مؤشر "تومسون رويترز Thomson Reuters" الخاص بالنشر العلمي، مؤشر "ويبومتريكس Webometrics"¹⁶ الخاص بترتيب الجامعات.¹⁷

ضمان معايير جودة التعليم العالي، و يسعى تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها ما يعكس مصالح ومتطلبات حكومات الدول، ومنها ما يعكس الاحتياجات الداخلية لمؤسسة التعليم العالي¹⁸. وعموما تصنف أهداف نظام ضمان الجودة في مؤسسة التعليم العالي إلى ثلاثة أصناف، هي: الرقابة على الجودة، المساءلة والتحسين المستمر للممارسات الموجودة.¹⁹

خاتمة:

تزداد الفجوة العلمية والبحثية بين واقع البحث العلمي والأكاديمي في الجزائر والبلدان المتطورة، فقد أضحت الجزائر تفتقر إلى سياسية علمية محددة المعالم، والأهداف والوسائل، حيث تشير المعطيات الراهنة

وكتابات الباحثين (ياقوت في كتابه أزمة البحث العلمي إلى أن مشكلة البحث العلمي في البلدان العربية) إلى أن البحث العلمي في الجزائر يتميز بعدة خصائص منها أنه ليس لدينا سياسة إستراتيجية واضحة للبحث العلمي في الجزائر ، ليس لدينا ما يسمى بصناعة المعلومات ، ليس لدينا مراكز للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية .

وعليه يمكن إرجاع هذه الخصائص المتدنية حول التعليم العالي في الجزائر ربما إلى فشل السياسات في هذا القطاع الحساس وعدم الاهتمام به وضعف التكوين الجامعي والقاعدي للطلبة من جهة والتحديات الداخلية والخارجية والمشاكل الجمة التي يواجهها هذا القطاع من جهة أخرى.

توصيات الدراسة:

* لابد من وضع رؤية إستراتيجية لتطوير البحث العلمي في الجامعات مع تحديد أولويات المواضيع حسب متطلبات التنمية الوطنية.

* وضع الآليات المالية والجبائية والقانونية اللازمة لترقية عملية تثمين نتائج البحث العلمي.

* رفع مستوى التمويل لأنشطة البحث.

* الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات ودعم المطبوعات والكتب والمجالات والدوريات العلمية.

* لابد من تكتيف اتفاقيات التعاون مع مختلف الشركاء من أجل تطوير الأداء البحثي في الجامعات وتثمين نتائجه.

الهوامش:

¹ - عبد الهادي نبيل أحمد، مهارات البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص07.

² - عواد محمد أمين، الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقات العلمية ، أعمال ملتقى تمنتين أدبيات البحث العلمي، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر 29 ديسمبر 2015، ص2.

³ - حافظ فرج أحمد، مهارات البحث العلمي في الدراسات التربوية والاجتماعية، ط1، عالم الكتب مصر، 2009، ص8.

⁴ - فوزية بوحملة، طرق البحث العلمي والتهميش في البيئة الرقمية ، أعمال ملتقى تمنتين أدبيات البحث العلمي، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 29 ديسمبر 2015، ص114.

⁵ - زينب دهيمي، مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية ، يوم دراسي الموسوم بـ:، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص 04.

⁶ - عبد الله كبار، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16، الجزائر، 2014، ص 304.

⁷ - أيمن يوسف، تطور التعليم العالي: الإصلاح والأفاق السياسية، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص 57.

⁸ - علي سموك، إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الإستراتيجية في التنمية البشرية من أجل مقارنة سوسيو اقتصادية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرض الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 10-9 مارس 2004، ص ص 267 268.

⁹ - أيمن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 57.

¹⁰ - علي حمود علي، التخطيط الاستراتيجي لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي: التحديات الراهنة ونموذج التطبيق، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي (IACQA)، 2012، ص 748.

¹¹ - تواتي عبد القادر، تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل.م.د في الجزائر، أعمال اليوم الدراسي: إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الراهن والآفاق، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة البويرة، الجزائر، يوم 22 أفريل 2013، ص 54.

¹² - زينب دهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

¹³ - oecd, education at a glance, www.oecd.org/publishing/corrigenda, 22-02-2018.

¹⁴ - بشير مصيطفي، تطبيقات اليقظة الإستراتيجية في ميدان البحوث العلمية حالة الجزائر، ندوة وطنية حول: واقع مذكرات الليسانس والماستر والدكتوراه في الجامعة الجزائرية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 14 نوفمبر 2017، ص 7.

¹⁵ - زينب دهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

¹⁶ - تقييم Webometrics العالمي للجامعات: هو أكبر نظام لتقييم الجامعات العالمية حيث يغطي أكثر من 20,000 جامعة وينشر منهم 16,000 جامعة. يصدر في إسبانيا عن المجلس العالي للبحث العلمي. هدف التقييم هو تحسين وجود مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على الإنترنت وتشجيع نشر المقالات العلمية المحكمة بطريقة الوصول المفتوح. وهو تقييم نصف سنوي حيث يصدر في شهري يناير ويوليو من كل عام، ويعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية ضمن المعايير التالية: حجم الموقع: ويقصد به حجم مجموعة من الصفحات المرتبطة آلياً في موقع واحد ونسبة المعيار 20%. الملفات الغنية: أي الملفات الخاصة بالوثائق والمعلومات النصية، حيث يتم حساب عدد الملفات بأنواعها المختلفة والتي تكون في محرك البحث وتنتمي لموقع الجامعة. ونسبة هذا المعيار 15%. علماء جوجل: ويقصد به البحث عن المادة العلمية في "جوجل سكولار" ويشمل ذلك الأبحاث المحكمة والتقارير والرسائل والملخصات في مختلف المواضيع العلمية، إضافة إلى الصور والأفلام والخرائط وغيرها المنشورة إلكترونياً تحت نطاق موقع الجامعة. وتبلغ نسبة المعيار أيضاً 15%. الروابط والظهور: ويقصد بها الروابط التشعبية التي تقود الزائر إلى الموقع على الإنترنت، وذلك عن طريق محركات البحث وظهور موقع الجامعة بهذه المحركات، وتبلغ نسبة المعيار 50%.

¹⁷ - بشير مصيطفي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

¹⁸ - يقصد بضمان الجودة عملية منظمة لتفحص النوعية تفصي إلى التأكد من وفاء المؤسسة التعليمية أو البرنامج بالمعايير، ومن قدرتها على التحسين المستمر والوفاء لها لاحقاً، بحيث أن المؤسسة تضمن الجودة لنفسها، وبحيث أن الجهة الخارجية تضمن للجمهور العام جودة التعليم في المؤسسة، تصنف أهداف نظام ضمان الجودة في مؤسسة التعليم العالي إلى: رقابة الجودة: تشكل رقابة الجودة أحد الاهتمامات الرئيسية لحكومات الدول، وأحد أهم أدوارها لضمان تحقيق مخرجات نظام التعليم

العالى للحد الأدنى من متطلبات الجودة. ويعتبر هذا الدور أقل أهمية في أنظمة التعليم العالى العامة التي تتوافر على إدارة كفاءة تسهر على إنتاج مستوى مقبول من الجودة؛ إلا أن بروز مؤسسات التعليم العالى الخاصة واستمرارية انتشارها وتوسعها، أدى إلى تزايد حاجة الحكومات إلى المتابعة الجدية والحذرة لمستوى الجودة هذه المؤسسات، لضمان مواءمة مخرجات التعليم العالى لاحتياجات سوق العمل وتلبية خدمات مؤسسات التعليم العالى لأهداف التنمية الوطنية.المساءلة (المحاسبية والشفافية): يهدف تطبيق نظام ضمان الجودة كذلك إلى فرض المسؤولية على مطابقة المعايير الموضوعية، والتأكد من تحمل كل فرد مسؤولية تحقيق الجودة في العمليات التي يعتبر مسؤولاً عنها، إذ يجب أن يؤدي كل فرد مهامه في ضوء برامج التدريب والإجراءات التي تم تحديدها بواسطة نظام ضمان الجودة. تحسين الممارسات الحالية: يساعد تطبيق نظام ضمان الجودة على تحسين الممارسات الحالية في مؤسسة التعليم العالى، من خلال أهم إجراء يقوم عليه والمتمثل في إجراء التقييم الذاتي الذي يهدف إلى تزويد صانعي القرار بالتغذية العكسية حول الوحدة محل التقييم، مبرزاً في ذلك مواطن القوة والضعف، وهذا ما يمكنهم من وضع الاستراتيجيات والخطط واتخاذ الإجراءات التي من شأنها سد الثغرات وتصحيح الأخطاء والاستفادة المثلى من الإمكانيات لتحقيق أداء أفضل.

¹⁹ - صليحة رقاد، تطبيق ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالى: آفاقه ومعوقاته ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص 31-35.